مسار الادارة الاسرائيلية في الضفة والقطاع المحتلين

د. عدنان عمرو

لم تكتف السلطات الاسرائيلية بالاستعداد عسكرياً لشنّ عدوانها على الدول العربية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وانما أعدّت الخطط والاهداف، وهيّأت الأطر اللازمة لادارة المناطق التي ستحتلها. لذلك، أعلنت، في اليوم التالي لاحتلالها، اخضاع المناطق المحتلة لنظام الحكم العسكري بموجب المنشورين، الأول والثاني، الصادرين في السابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وعيّنت حاكماً عسكرياً عامّاً على كل من منطقة الضفة الفلسطينية، ومنطقة سيناء وقطاع غزة، ومنطقة هضبة الجولان. وأوعزت السلطات الى الحكّام العسكريين المعيّنين سلفاً على المناطق المحتلة للالتحاق بمناطقهم، وممارسة مهامهم، وكلّفتهم بالعمل لاستتباب الأمن والنظام، واعادة الحياة الى مجراها الطبيعي.

ومن جهة أخرى، اتخذ الحاكم العسكري العام في الضفة، فيما بعد، من مستوطنة بيت ايل مركزاً لمقر جهاز الحكم العسكري المركزي، وأخذ يزاول مهام السلطتين، التشريعية والتنفيذية، يساعده، في ذلك، ضباط الادارة المعيّنين مسبقاً، لمتابعة تنفيذ قرارات الوزراء الاسرائيليين في شتّى المجالات. وقد كان جهاز الحكم العسكري منقسماً الى قسمين، هما: القسم العسكري، ويهتم بمتابعة الامور العسكرية والأمنية؛ والقسم المدني، ويهتم بمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن الوزراء الاسرائيليين، كلّ حسب اختصاصه، وتحت اشراف القائد العسكري العام، وذلك وفق القوانين الاردنية السارية المفعول قبل بدء الحرب، والاوامر العسكرية المعدّلة لها.

ولم يكن القسم المدني مستقلاً، في مزاولة مهامّه، عن جهاز الحكم العسكري، وانما كان تابعاً له، واستمر كذلك الى ان أُصدر الامر العسكري الرقم ٩٢٧ لسنة ١٩٨١، والذي تمّ بموجبه احداث نظام الادارة المدنية؛ وبمقتضاه تقرّر استقلال القسم المدني عن جهاز الحكم العسكري في مزاولة المهام التي وضعت له بموجب هذا الأمر.

وقصد الاحاطة بتطوّر الادارة الاسرائيلية على النحو آنف الذكر، سنقسم هذا الجزء الى مبحثين، نخصّص الاول لجهاز الحكم العسكري، ونخصّص الثاني لجهاز الادارة المدنية.

جهاز الحكم العسكري

يعتبر انشاء جهاز الحكم العسكري نتيجة مباشرة لأي احتلال ناتج عن صراع مسلّح، وتنصّ على انشائه قواعد الاحتلال الحربي. ولدى اسرائيل قسم خاص بالحكم العسكري في وزارة الدفاع؛ اذ سبق لها ان أخضعت المناطق العربية والسكان العرب داخلها لذلك النظام منذ نشأتها